الحدث

قبل اكتمال انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان في الموعد المحدد أواخر الشهر الحالي، كانت حركة «طالبان» تنجح في بسط سيطرتها على البلاد وتصل إلى العاصمة كابول أمس الأحد، في ظل انهيار للجيش والقوات الأفغانية، ليدخل مقاتلو «طالبان» إلى أحياء العاصمة، فيما كان الرئيس أشرف غني وبعض أركان حكمه يغادرون البلاد. وفي هذه الأجواء، اتجهت الأنظار إلى مستقبل البلاد، مع مطالبة الحركة بانتقال السلطة بشكل كامل إليها، ورفض أي حكومة انتقالية، مع تعهدها بعدم الانتقام

استسلام كابول

«طالبان» تريد السلطة كاملةً

كابول، واشنطن ـ **العربي الجديد**

شكّل الأول من مايو/أيار 2021، ليس فقط موعداً لبدء انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان، بل شرارة لإطلاق حركة «طالبان» هجومها العسكري لبسط سيطرتها على البلاد، قبل أن تتمكن خلال الأيام العشرة الأخيرة من تسريع وتيرة تقدّمها لتسيطر على معظم ولايات البلاد وتصل أمس الأحد إلى العاصمة كابول، في ظل انهيار سريع للجيش الأفغاني والقوات الحكومية التي سلّمت الكثير من المواقع للحركة من دون قتال، ومع هروب أو اعتقال العديد من رموز المقاومة ضد «طالبان». ولم يقتصر الأمر على هؤلاء، فحتى الرئيس الأفغاني أشرف غني غادر البلاد أمس الأحد، بعدما كان قد تعهد قبلها بيوم واحد بإعادة تعبئة الجيش للدفاع عن العاصمة، ليترك الساحة لـ«طالبان» التي طالبت بتسلّم السلطة بشكل كامل، في الأيام المقبلة من خلال انتقال «سلمي»، وتشكيل «حكومة إسلامية تمثل كل الأفغان». وبعدما تعهدت صباحاً بعدم دخول قواتها إلى العاصمة، عادت الحركة لتعلن مساء دخول مسلحيها كابول «منعاً لحدوث فوضى وحالات سرقة بعدما لاذت الشرطة والمسؤولون بالفرار». أمام هذا الواقع، سادت حالة من الهلع في العاصمة المتخوفة مما تخبئه الأيام المقبلة.

ودخلت «طالبان» كابول أمس بعد عشرة أيام من التقدم السريع الذي أتاح لها السيطرة على معظم ولايات البلاد الـ34، وعلى كل المعابر الحدودية. وتمكنت الحركة منذ صباح أمس من السيطرة على ثلاث ولايات مهمة، هي ننجرهار الحدودية مع باكستان في الشرق وعاصمتها جلال آباد، وميدان وردك المجاورة للعاصمة، وبايكندي ذات الأغلبية الشيعية في وسط البلاد. ووصل مسلحو الحركة إلى معبر طورخم الحدودي مع باكستان وسيطروا عليه بشكل كامل. وبذلك أصبحت جميع معابر أفغانستان مع دول الجوار في يد الحركة. وسيطرت «طالبان» على مدينة محمود راقي عاصمة ولاية كابيسا آخر ولاية محيطة بالعاصمة، لتدخل إلى بعض أحياء العاصمة، وتعلن أن مقاتليها لن يدخلوا كابول، مع وعدها بعدم الانتقام من أحد. ولكن في وقت لاحق مساء أمس، أعلنت الحركة في بيان أن «الشرطة والمسؤولين في كابول لاذوا بالفرار مما يمثل مشكلة أمام حفظ القانون والنظام»، مضيفة لذلك «آمرنا مسلحينا بدخول العاصمة منعا لحدوث فوضى وحالات سرقة».

إزاء ذلك، وفيما كان الرئيس أشرف غني قد طلب صباحاً من قوات الأمن ضمان «سلامة جميع المواطنين» والحفاظ على النظام العام في كابول، مضيفاً في رسالة مصورة «سيتمّ التعامل بالقوة مع أي جهة تفكر في إثارة الفوضى أو النهب»، فإنه غادر أفغانستان مساء. وقال رئيس المجلس الأعلى للمصالحة الأفغانية عبد الله عبد الله، في تسجيل مصور مقتضب، إن «الرئيس السابق» غني «ترك وراءه البلد في حالة خانقة جداً، والله سيحاسبه، كما أن الشعب الأفغاني لن ينسى هذه اللحظة وسيحاسب غني». كما قال مصدر في الحكومة لـ«العربي الجديد» إن الرئيس الأفغاني ومستشار أمنه القومي حمد الله محب ورئيس مكتبه فضل محمود فضلي تركوا البلاد على متن طائرة.

وفي ظل هذه الأجواء، بدأت مشاورات لتسليم السلطة إلى حكومة انتقالية، لكن مسؤولين في «طالبان» سرعان ما قالا لوكالة «رويترز» إنه لن تكون هناك أي حكومة انتقالية مع أفغانستان، والحركة تتوقع تسلّم السلطة كاملة». لكن الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي قال إنه «بعد مغادرة أشرف غني والمسؤولين ومنعاً لحدوث فوضى تشكلت لجنة لنقل السلطة سلمياً». وكان مصدر في الرئاسة، قد قال قبلها لـ«العربي الجديد»، إن مفاوضات تجري بين الحكومة الأفغانية و«طالبان» بوساطة أميركية، تقوم على أن يتولى علي أحمد جلالي رئاسة الحكومة الانتقالية، ويكون نائباه رئيس المكتب السياسي لـ«طالبان» الملا عبد الغني برادر ومستشار الأمن القومي الأفغاني حمدالله محب. ووردت أنباء أمس عن وصول جلالي إلى كابول لتولي رئاسة الحكومة الانتقالية. كما أكد وزير الداخلية الأفغاني عبد الستار ميرزا كوال، أن «انتقالاً سلمياً للسلطة إلى حكومة انتقالية» سيجري.

في المقابل، أعلنت «طالبان» أنها تريد تسلم السلطة في أفغانستان «في الأيام المقبلة» من خلال انتقال «سلمي»، وفق المتحدث باسم المكتب السياسي لـ«طالبان» سهيل شاهين. ونقلت شبكة «بي بي سي» عن شاهين قوله: «نريد حكومة إسلامية جامعة، ما يعني أن جميع الأفغان سيكونون ممثلين في هذه الحكومة»، مضيفاً: «سنتحدث عن ذلك في المستقبل، عندما يحصل الانتقال السلمي». ووجّه شاهين رسائل طمأنة بأن الحركة «ستحمي حقوق المرأة وحريات وسائل الإعلام والعمال والدبلوماسيين». وتابع: «نطمئن الناس خصوصاً في مدينة كابول على أن أملاكهم وأرواحهم في أمان».

وأكد أن السفارات الدولية وموظفيها لن تكون مستهدفة من جانب مقاتلي «طالبان» وبإمكانها البقاء في البلاد. وقال: «ليس هناك أي خطر على الدبلوماسيين والمنظمات الإنسانية ولا على أي شخص. عليهم جميعاً أن يواصلوا عملهم كما كانوا يفعلون حتى الآن. لن يتعرّضوا لأي أذى، يجب أن يبقوا». وإذ رفض المخاوف من عودة البلاد إلى السيطرة الأولى لـ«طالبان» على الحكم مع تطبيق صارم جداً للشريعة الإسلامية، صرّح شاهين بأن «طالبان» تريد الآن فتح «فصل جديد» من التسامح. وتابع: «نريد العمل مع جميع الأفغان، نريد فتح فصل جديد من السلام والتسامح والتعايش السلمي والوحدة الوطنية للبلد والشعب الأفغاني».

وبينما توجه عدد كبير من المسؤولين والجنود والشرطيين إلى أماكن بعيدة أو غادروا مراكزهم خشية عمليات انتقامية من كل الأشخاص الذين عملوا لصالح الحكومة الحالية أو القوات الغربية، أكد شاهين أن هذه المخاوف لا أساس لها. وقال: «نريد من جديد أن نؤكد أنه لن يكون هناك أي انتقام من أي شخص. إذا حصل ذلك، سيُفتح تحقيق». وأوضح أن الحركة ستعيد النظر قريباً بعلاقاتها مع الولايات المتحدة والتي اتسّمت بعقدين من النزاع. وأشار إلى أن «علاقتنا باتت من الماضي»، مضيفاً: «في المستقبل، ستعني فقط خياراتنا السياسية، لا شيء آخر، سيكون هناك فصل جديد من التعاون».

لكن تطمينات الحركة لا يبدو أنها لقيت آذاناً صاغية في كابول. وسادت أمس حالة من الهلع في العاصمة حيث أغلقت المحلات أبوابها وباتت زحمة السير خانقة وشوهد شرطيون يقايضون بزّاتهم بملابس مدنية. وشهدت أغلبية المصارف ازدحاماً، وسط تهافت الناس على سحب أموالهم. وكانت الشوارع أيضاً مكتظة بالسيارات المحمّلة بالأغراض محاولة مغادرة المدينة أو اللجوء إلى حيّ يعتبره السكان أكثر أماناً. وفي مدينة هرات غرب البلاد، احتشد آلاف الجنود الأفغان في مكتب الحاكم بحثاً عن متمرّدي «طالبان» لطلب العفو. كما فر عشرات الجنود الأفغان إلى أوزبكستان المجاورة هرباً من هجوم «طالبان»، وفق ما ذكرت سلطات طشقند في بيان أمس. وكانت «طالبان» قد اعتقلت قائد المليشيات الأزبكية نظام الدين قيصاري، فيما لجأ أمير الحرب السابق عبد الرشيد دستم، والحاكم السابق لبلخ عطا محمد نور، إلى أوزبكستان. في غضون ذلك، كانت مختلف الدول الغربية تسرّع إجلاء رعاياها وموظفيها من كابول، فيما اختارت بعضها إغلاق سفاراتها. وذكر دبلوماسيون أن إستونيا والنرويج طلبتا عقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي بشأن أفغانستان في أقرب وقت ممكن. كما أعلن المسؤول في وزارة الخارجية الروسية زامير زابولوف أن بلاده تعمل مع دول أخرى لعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن. وأكد أن روسيا من الدول التي حصلت على ضمانات من جانب «طالبان» بشأن أمن سفاراتها.

في المقابل، أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أمس أن العاملين في السفارة الأميركية يغادرون المبنى ويتجهون إلى المطار. وقال بلينكن لشبكة «سي إن إن»: «نعمل على ضمان أمن وسلامة أفرادنا. ننقل الرجال والنساء العاملين في السفارة إلى مكان في المطار». ورفض بلينكن أي مقارنة بين الوضع الراهن في كابول وسقوط سايغون عام 1975 مؤكداً أن الولايات المتحدة «حققت أهداف» الحرب في أفغانستان. وقال: «هذه ليست سايغون. لقد دخلنا أفغانستان قبل 20 عاماً في مهمة هدفها تصفية حسابات مع من هاجمونا في 11 سبتمبر/أيلول. لقد أنجزنا هذه المهمة».

وقالت مصادر لـ«رويترز» إن معظم العاملين الأميركيين سيتم إجلاؤهم من كابول اليوم الإثنين أو خلال اليومين المقبلين.

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قد أعلن السبت رفع عديد القوات الأميركية المرسلة إلى مطار كابول إلى خمسة آلاف عنصر، للمشاركة في إجلاء طاقم السفارة ومدنيين أفغان تعاملوا مع الولايات المتحدة. وهدّد بايدن «طالبان» بـ«رد عسكري أميركي سريع وقوي» في حال شنّت هجوماً يعرّض الرعايا الأميركيين للخطر أثناء عملية الإجلاء. فيما نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول أميركي أنه من المستبعد أن تغير الولايات المتحدة استراتيجيتها العسكرية في كابول ما لم تؤثر «طالبان» على إخلاء السفارة. وستقلّص دول غربية عدة وجودها إلى الحد الأدنى، أو ستغلق بشكل موقت سفاراتها. كما أعلن البرلمان البريطاني على حسابه على «تويتر» أنه سيقطع عطلته الصيفية وينعقد يوم الأربعاء لبحث الوضع في أفغانستان.

وفي المواقف الدولية، اعتبر حلف شمال الأطلسي أن التوصل إلى حل سياسي للنزاع في أفغانستان «ملحّ اليوم أكثر أي وقت مضى». وقال مسؤول في الحلف لوكالة «فرانس برس»: «نساعد في استمرار عمل مطار كابول بهدف السماح لأفغانستان بأن تكون على صلة ببقية العالم. نحافظ أيضاً على وجودنا الدبلوماسي في كابول». فيما قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، إن الوضع في أفغانستان «هو نتيجة التجارب الأميركية التي أجرتها في هذا البلد. كما قالت وزارة الخارجية الباكستانية، في بيان، إن باكستان ستواصل دعم الجهود من أجل حل سياسي في أفغانستان.

قلق وخوف في كابول بعد دخول «طالبان» (خليل كوشار/فرانس برس)

عبد الله عبد الله: غني ترك وراءه البلد في حالة خانقة جداً

«طالبان»: نريد حكومة إسلامية جامعة تمثل جميع الأفغان

مؤتمر لدول الجوار

قال مسؤولون حكوميون نمساويون، أمس الأحد، إن فيينا تعتزم عقد مؤتمر في نهاية شهر أغسطس/آب الحالي أو أوائل سبتمبر/أيلول المقبل، لدعم دول آسيا الوسطى المجاورة لأفغانستان. وقالت الخارجية النمساوية إن المؤتمر الذي سيُعقد افتراضياً سيضم أعضاء آخرين في الاتحاد الأوروبي. ورأى وزير خارجية النمسا، الكسندر شالنبرغ، أن «عدم الاستقرار في المنطقة ستصل آثاره عاجلاً أو آجلاً إلى أوروبا، وبالتالي إلى النمسا».

للحديث تتمة...

دهشة الأحزاب التونسية

وليد التليلي

تقارب مهلة الـ30 يوماً التي أعلنها الرئيس التونسي قيس سعيّد في 25 يوليو/ تموز الماضي على الانتهاء، وهي مهلة التدابير الاستثنائية التي أقرها وجمّد فيها البرلمان وأقال الحكومة. ومنذ ذلك اليوم والأحزاب التونسية ومنظمات كثيرة تعيش حالة من الدهشة والذهول إلى اليوم، كأن شللاً أصاب جهازها العصبي منذ صدمة تلك الليلة، ومنعها من التفكير وعطّل لديها قدرة المبادرة والاقتراح، على الرغم من أن تونس تعيش أكبر أزماتها التاريخية، وتقف على شفا مصير مجهول قد يقذفها في هذا الاتجاه أو ذاك.

تقف الأحزاب التونسية ومنظمات مدنية تتفرج، تنتظر جميعها خريطة الطريق التي سيقترحها سعيّد، تعاين كما بقية المواطنين ما يتخذه رئيس الجمهورية من قرارات يومية، وتعلّق أحياناً على بعضها وتلوذ بالصمت أحياناً كثيرة أخرى. يبدو أن بعض هؤلاء يعيشون لحظة دهشة طويلة كشفت مدى هشاشة هذه البنادات الحزبية وخوائها الفكري والسياسي، وفقدانها روح التفاعل مع تقلبات الحياة السياسية، وفكرة الاقتراح والتداول في مسالك الخروج من الأزمات. بعضهم خائف يترقب، وآخرون يقيّمون الربح والخسارة، ومنهم من ينتظر إلى أين ستنتهي العاصفة، فيما يلوذ كثيرون بالصمت ينتظرون أن يجهز سعيّد على أعدائهم، من الإسلاميين خصوصاً، متوقعين فراغ الساحة أمامهم بمجرد كبسة زر تغيّر المشهد برمته، ليريحهم من عناء منافسيهم من دون أن تتلطخ أياديهم بعار الإقصاء، أو ما قد يتجاوز الإقصاء.

تسيطر الحسابات السياسية على الجميع، وكأن الدرس الذي ضربه 25 يوليو للتونسيين لم يقرأه هؤلاء ولم يتعظوا منه ولو بالقليل. لم يستوعبوا أو لعلهم لا يريدون أو لا يستطيعون أن يستوعبوا أن التونسي يفهم السياسة على أنها خدمة الناس في يومهم المرّ الصعب، وهو في الحقيقة أساس كل عمل سياسي، أن يكون هدفه الأسمى خدمة الناس ومصالحهم. أما بيانات الولاء والتموقع الغبي والاصطفاف الأيديولوجي الأحمق فلا يعني الناس في شيء.

كثيرون يتلذذون اليوم بفكرة الانتقام والتشفي، ولا يهمهم أن يكون الثمن ضياع أمل الديمقراطية في البلاد. ولكن ماذا نفعل بوطن يبنى على أنقاض الضغينة والحقد، وضياع الحرية؟ لقد تعلّم التونسيون كيف يعاقبون من أخطأ في حقهم، يذهبون إلى صندوق الاقتراع ويمحون أسماءهم من الورقة، فلمَ هذه الوصاية على شعب يعرف؟

الأمم المتحدة تقيّم الوضع

دعت الأمم المتحدة، أمس الأحد، «طالبان» لضمان أمن موظفيها وموظفي المنظمات الإغاثية الأخرى في أفغانستان. وقال المتحدث باسم مكتب المنظمة لتنسيق الشؤون الإنسانية، جينس لاركا، إن المنظمة تواصل تقييم المستجدات في أفغانستان، دون الإشارة إلى عزمها إخلاء موظفيها. كما ذكّر «طالبان» وكافة الأطراف المتنازعة في أفغانستان، بـ«ضرورة التصرف وفق القوانين الدولية».

تقرير

انهيار الجيش الأفغاني: «جهاز آلي» فقد محركه

تعيش أفغانستان، منذ أسبوعين، على وقع مشهدية، تبدو غير قابلة للتصديق، للمشاهد العادي، أو حتى لأي متابع عسكري. وحدهم الجنود الأميركيون القدامى، ربما، الذين حاربوا في فيتنام، أو حتى عادوا من حربهم الطويلة في أفغانستان إلى الديار، كانوا قد تنبأوا بعبثية الغزو الأميركي الذي طال، ومعهم الاستخبارات الأميركية، والبنتاغون، اللذان حذرا الرئيس السابق دونالد ترامب، من خطورة الانسحاب الأميركي العاجل والمتسرع من أفغانستان. ففي غضون 20 عاماً، من عمر الحرب الأفغانية منذ الغزو، التي شارك فيه حلف شمال الأطلسي، يبدو أن الجيش الأميركي، لم يصغ أي خطة طوارئ، يلقنها للجيش الأفغاني، بعدما بناه وجهّزه ودرّبه، بكلفة عالية، أو خطة «ب»، لتدخل حيّز التنفيذ عندما يقرر الأميركيون إنهاء مهامهم القتالية في هذا البلد. وحتى أسبوعين إلى الوراء، لا يبدو أن الجيش الأفغاني، قد صدّق قرار الانسحاب، على الرغم من زيارة الرئيس الأفغاني أشرف غني إلى واشنطن، إثر وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض، وسماعه هناك كلاماً لم يعجبه حول قرار الانسحاب. ويمكن إيجاد تفسيرات عدة، للانهيار السريع للقوات الأفغانية على الأرض، بعد غياب الدعم الجوي الأميركي، منها زوال طرق الإمداد، والدعم اللوجستي، والبطش الذي مارسته حركة «طالبان» في وجه الجنود الذين لم يستسلموا لها، أو يغادروا من دون قتال، إلا أن الأكيد، أنه حتى بين الجنود الأفغان نفسهم، من يتساءل حول عبثية الحرب الطويلة، ويشعر بالإنهاك والخذلان والمرارة.

وتقول صحيفة «وول ستريت جورنال»، إنه «فيما تسقط مديرية وراء مديرية، وولاية وراء ولاية بيد طالبان، من دون أي دعم مرئي يجري إمداده للجيش الوطني الأفغاني، ولقوات الشرطة، فإن جنوداً آخرين أجروا بكل بساطة حسابات أوصلتهم إلى أن لا جدوى من القتال بعد الآن، خصوصاً إذا كانت طالبان قد عرضت عليهم مرات آمنة للعودة إلى منازلهم ومناطقهم، كما تفعل حقيقة».

لكن حركة «طالبان» كانت أيضاً قد استبقت حملتها العسكرية التي بدأتها في مايو/أيار الماضي، مع انتهاء فصل الشتاء، وهو ما كان وارداً جداً، خصوصاً إذا ما صدقت تحليلات الصحف الأميركية التي تتحدث عن خدعة «طالبان»، كما علمت بالتوازي مع هذه الحملة، على إدارة الصراع أيضاً ليس من منطق «الحمل الوديع». في ظلّ ما مارسته من عمليات اغتيال طاولت ناشطين ومسؤولين في الحكومة، مدنيين وعسكريين، ومترجمين مع القوات الأميركية، وقضاة ومحامين. هذه الحملة، أدت من دون شك، إلى خلق حالة هلع في صفوف الجيش الأفغاني، وإلى إضعاف معنوياته، على الرغم من تفوقه عددياً على مقاتلي «طالبان»، بأشواط كثيرة. لكن ضعف المعنويات، لا يفسر وحده الانهيار الكبير، بل يعيده متابعون إلى ثغرة «الفساد» الذي ينخر في الحكومة وفي الجيش الأفغاني، والذي لطالما شعرت واشنطن، بأنه أكثر خيبات الأمل التي منيت بها خلال فترة الغزو.

وكان يفترض أن يكون الجيش الأفغاني وقوات الشرطة الأفغانية، الذين يبلغ عددهم نظرياً حوالي 350 ألف عنصر، وهم مدربون ومجهزون بتقنيات عالية من الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين، على أهبة الاستعداد للخطة «ب» في حال حصول هجوم واسع النطاق من قبل حركة «طالبان»، إثر قرار الانسحاب الأميركي. هذا الأمر، أكده بايدن في إبريل/نيسان الماضي، حين قال إنه يثق بقدرة الجيش الأفغاني على حماية شعبه. لكن هناك آراء مختلفة، تعتبر أن الجيش الأميركي نفسه، والذي يعد من الأقوى في العالم، لم يتعلم من أخطاء فيتنام، وأعاد بناء وتدريب الجيش الأفغاني، على نسق صورة تقليدية، لم يتعلم البنتاغون أن يبدلها، على الرغم من الطبيعة المختلفة بين الحروب.

ويأتي ذلك، فيما ليس معروفاً بعد إذا ما كانت «طالبان» مسنودة بمقاتلين أجانب، وهي فرضية تستحق البحث والتقدير. لكن المتابعين، لا يعتقدون سوى بأنها تمكنت من إعادة الخمسة آلاف عنصر وقيادي لديها، كانوا مسجونين لدى السلطات الأفغانية، وتمّ تبادلهم هذا العام.

وترى «وول ستريت جورنال» أن الانهيار السريع، ناجم حصوصاً عن ثغرات أساسية في بناء المؤسسة العسكرية الأفغانية، واستراتيجية مشوشة لحكومة غني. من جهتها، استفادت «طالبان» من فترة المباحثات مع الحكومة في الدوحة، لـ«خداع كابول حول نواياها، وحضرت لهجوم محكم وناجح». ومع اتخاذ بايدن قرار الانسحاب، «سحبت الولايات المتحدة الدعم الجوي والاستخباري، وكذلك متعهديها العسكريين، ما جعل الجيش الأفغاني بكل بساطة غير قادر على إدارة العمليات أو التأقلم مع الواقع الجديد»، بحسب الصحيفة.

وبحسب «واشنطن بوست»، مستندة إلى مقابلات حكومية سرّية، فقد وصف مسؤولون أفغان وأميركيون، ومن حلف الناتو، جهودهم لبناء جيش أميركي قوي بأنها كارثة طال أمدها، كما وصفوا الجيش الأفغاني، بغير ذي كفاءة، ولا يملك أي حافز للقتال، وضعيف التدريب، ومليئاً بالخائنين، والمنسحبين منه. أما الشعب الأفغاني، فينظر في معظمه إلى جنود بلاده كـ«خائنين»، أو كـ«عصابات مفترسة»، مطلقين على الجيش وصف «أكثر المؤسسات الأفغانية المكروهة». ولعل ذلك ما يفسر الثغرة الأكثر واقعية التي أدت إلى هذا الانهيار السريع.

(العربي الجديد)

فقد الجيش الأفغاني الدعم الأميركي، الجوي واللوجستي

تحليل

الجلاء الأميركي الكبير بين سايغون وكابول

بشير البكر

صورة مروحية أميركية تقوم بعملية إجلاء من سطح بناية في العاصمة الأفغانية، كابول، يوم الجمعة الماضي، في الثالث عشر من شهر أغسطس/آب الحالي، أعادت إلى الأذهان صور عمليات مشابهة قامت بها القوات الأميركية من عاصمة فيتنام الجنوبية، سايغون، عشية سقوطها بيد «الفيتكونغ»، والتي عرفت باسم عملية «الرياح المتكررة»، وتم في إطارها إجلاء أكثر من سبعة آلاف مدني فيتنامي من سايغون في 29 و30 إبريل/نيسان عام 1975 بمروحيات أميركية إلى السفن الراسية في البحر. وذهبت وسائل الإعلام العالمية إلى الربط بين العمليتين، بعدما أعلنت الولايات المتحدة يوم الخميس الماضي، تقليص الوجود الدبلوماسي الأميركي في كابول بشكل أكبر في ضوء التطورات الأمنية. وقال المتحدث باسم البنتاغون، جون كيربي، إن وزارة الدفاع الأميركية قررت لتحقيق ذلك، نشر ثلاثة آلاف جندي في مطار كابول، وآلف جندي في قطر للدعم التقني واللوجستي، وفي حدود أربعة آلاف في الكويت لمواجهة أي تدهور. حرّكت الصور جملة من ردّات الفعل، أبرزها من طرف زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأميركي، ميتش ماكونيل، الذي رأى أن «قرارات الرئيس جو بايدن تدفعنا إلى نتيجة أسوأ حتى من السقوط المهين لسايغون في عام 1975». وردّ الرئيس الأميركي بأن إمكانية المقارنة معدومة بين الرحيل من أفغانستان والنهاية البائسة للحرب في فيتنام.

إدارة بايدن بذلت، منذ الإعلان في منتصف إبريل/نيسان الماضي عن الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان بحلول 11 سبتمبر/ أيلول المقبل، أقصى جهودها لتجنب أي مقارنة مع فيتنام. وفي حين تنصب انتقادات الجمهوريين على الإدارة الحالية، فإنه يتم القفز على حقيقة أن قرار الانسحاب من أفغانستان اتُخذ في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، الذي وقع اتفاق الانسحاب مع حركة «طالبان»، وتبناه بايدن. ما يعني أن هناك إجماعاً أميركياً على أن هذا الانسحاب بات مصلحة أميركية. وهناك آراء تعتبر أن خلفية هذا الإجماع تقوم على رؤية تحويل أفغانستان و«طالبان» من مشكلة أميركية، إلى مشكلة للصين وروسيا وإيران. وقد يتسرب اندلاع الصراع الداخلي بين «طالبان» والحكومة الحالية في كابول، إلى خارج حدود أفغانستان، الأمر الذي سينعكس على النشاط الإرهابي الإقليمي والعالمي، وهو تهديد محتمل يتطلب استعدادات من قبل دول الجوار وخارجها.

محادثات السلام في الدوحة بين الولايات المتحدة و«طالبان»، قادت إلى اتفاق ينص على انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان بحلول فبراير/شباط 2021، واشترط أن تجري «طالبان» محادثات مع الحكومة الأفغانية في كابول بشأن التعاون في إدارة الدولة. وأعلن بايدن التزاماً بالاتفاق، وضرب موعد نهاية أغسطس /آب 2021 لاستكمال انسحاب القوات الأميركية. وحتى العاشر من الشهر الحالي، تم إخلاء قرابة 95 في المئة من القواعد والقوات الأميركية في أفغانستان. وكلما تقدمت عملية الرحيل الأميركية من أفغانستان، تتعاظم المخاوف الأميركية من شبح لعنة أن يكرر التاريخ نفسه بين كابول وسايغون، وذلك من خلال جملة معطيات، أبرزها عناصر التلاقي بين «الفيتكونغ» (الشيوعيين الفيتناميين) في حربهم ضد القوات الأميركية، و«طالبان»، مع الاختلاف السياسي الجذري بينهما: الأولى ماركسية والثانية إسلامية. وأهم عناصر التلاقي هو أن هدف «الفيتكونغ» الحقيقي، لم يكن الانتصار في معركة هنا أو هناك، وإنما تكريس فشل الأميركيين في إيجاد استراتيجية ناجحة، وفشل الفيتناميين الجنوبيين في بناء دولة بمساعدة واشنطن. وهذا ما تريد «طالبان» إبرازه كل يوم.

والعنصر الثاني، هو أن الفيتناميين، على الرغم من الفوضى التي عصفت ببلادهم، ظلّوا من أكثر الشعوب إحساساً بكونهم أمة واحدة، وهذا ما نلاحظه لدى الأفغان أيضاً، على الرغم من اختلاف مرجعياتهم الدينية والقبلية. ويكمن العنصر الثالث، في أن الهزيمة العسكرية الأميركية في فيتنام كانت ذات مفعول سياسي، ولو أن واشنطن ربحت الحرب في حينه وهزمت الفيتناميين عسكريا، لم يكن ليفيدها ذلك، لأنه لا يمكن أن يترجم إلى نصر سياسي في حينه، بسبب الخسائر البشرية الفادحة والتورط في حرب عبثية. لم تكن الحرب عادية بالمعنيين السياسي والعسكري، بل حرب تخريب وحرب عصابات وحرب شعارات سياسية. هكذا كانت حرب فيتنام، وعلى نفس المنوال في أفغانستان اليوم. إنها حرب خفية.

كل من الحربين في فيتنام وأفغانستان دامت 20 عاماً. سقوط كابول وسقوط سايغون له نفس الوقع، بينما جيش «طالبان» ليس جيش فيتنام الشمالية، وهذا ما يترك الصراع مفتوحاً. وتبقى العملية كابول لغزاً. الوضع معقد هناك، وتبدو كابول مثل لقمة كبيرة لن يكون في وسع «طالبان» ابتلاعها بسهولة. هذه المحطة التي تحكمها الحكومة الشرعية، تتمركز فيها كل خطوط الرابع من يونيو/حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية».

(فرانس برس)

يبقى الوضع معقدا في العاصمة الأفغانية كابول (بولا برونستين/Getty)

شرق غرب

الاحتلال يعزل 10 أسرى مضربين عن الطعام

كشف نادي الأسير الفلسطيني، أمس الأحد، أن الاحتلال الإسرائيلي عزل 10 أسرى مضربين عن الطعام، في وقت لوّح فيه مئات المعتقلين الإداريين بخطوات قد تصل إلى حد الإضراب الجماعي عن الطعام. وذكر النادي أن «إدارة سجون الاحتلال تستفرد بالأسرى المضربين وتواصل عزلهم وعرقلة زيارات المحامين لهم»، مضيفاً أنها «نقلت غالبية الأسرى المضربين القابعين في زنازين سجن النقب (جنوبي فلسطين المحتلة) إلى زنازين سجن عسقلان (وسط)». وأوضح أن «10 أسرى يواصلون الإضراب عن الطعام رفضاً لسياسة الاعتقال الإداري».

(الأناضول)

ليبيا: المشري يحذّر كوبيتش من انعقاد جلسة نيابية

دعا رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري (الصورة)، أمس الأحد، المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش، إلى تذكير مجلس النواب بأن «التفرّد في اتخاذ القرارات فيه إضرار بالعملية السياسية». وجاءت دعوته بعد ساعات من إعلان المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب، عبدالله بليحق، مساء أول من أمس السبت، استئناف مجلس النواب جلساته، اليوم الاثنين، لمناقشة مشروع قانون الانتخابات، بالإضافة لمناقشة ملف المناصب السيادية، بعد تعليقها منذ نحو أسبوعين.

(العربي الجديد)

سورية: اشتباكات في إدلب ومقتل 14 من «قسد»

تبادلت «الجبهة الوطنية للتحرير» التابعة لـ«الجيش الوطني السوري» المعارض وقوات النظام السوري، أمس الأحد، القصف في ريفي حلب الغربي وإدلب الجنوبي، من دون الكشف عن الضحايا. من جهته، أعلن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، القائم في أفغانستان، هو نتيجة التجارب الأميركية التي أجرتها في هذا البلد. كما قالت وزارة الخارجية الباكستانية، في بيان، إن باكستان ستواصل دعم الجهود من أجل حل سياسي في أفغانستان.

(العربي الجديد)

العراق: اعتقال 7 من «داعش» في نينوى

أعلنت السلطات الأمنية العراقية، أمس الأحد، اعتقال سبعة أعضاء بارزين بتنظيم «داعش»، خلال عملية أمنية قالت إنها نفذتها بمحافظة نينوى، شمالي البلاد. وتسعى قوات الأمن العراقية لاحتواء التصعيد الأخير لمسلحي تنظيم «داعش»، في مناطق شمال وغرب ووسط البلاد، وتحديداً محافظات الأنبار وديالى وكركوك وصلاح الدين ونينوى وحزام بغداد، إثر استهداف أبراج نقل الطاقة الكهربائية.

(العربي الجديد)

عبّاس يلتقي عبدالله في عمّان

بحث العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني أمس الأحد في عمّان، مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس عملية السلام والمستجدات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حسبما أفاد الديوان الملكي. وأكد «ضرورة تكثيف الجهود الدولية لتحقيق السلام العادل والشامل، بما يمكن الأشقاء الفلسطينيين من قيام دولتهم المستقلة، على خطوط الرابع من يونيو/حزيران لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية».

(فرانس برس)

الملف

لبنان مذبحة الفساد

28 قتيلاً و80 جريحاً بانفجار خزان وقود

سقط 28 قتيلاً على الأقلّ وأكثر من 80 جريحاً، جراء انفجار خزان للوقود، أمس، في بلدة التليل في عكار، شمالي لبنان. ووسط تعدّد الروايات حول كيفية وقوع الحادث، يزداد ما تبقّى من كيان الدولة اللبنانية ترهّلاً، في ظلّ تقاذف الاتهامات بين تياري ميشال عون وسعد الحريري

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

تاريخ جديد يُضاف إلى التواريخ المأساوية في لبنان، مكرّساً مساراً درامياً في مظاهر انهيار الدولة اللبنانية وفشلها. عام و11 يوماً مرّ على انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/آب 2020، استُتبع أمس الأحد، بانفجار خزان للوقود في بلدة التليل في محافظة عكار، شمالي لبنان، أوقع 28 قتيلاً على الأقل وأكثر من 80 جريحاً. ومثلما حاول أركان الدولة كيل الاتهامات المتبادلة في ملف انفجار المرفأ، فقد سارعوا إلى الفعل ذاته أمس، خصوصاً أن المتهمين الأساسيين في انفجار عكار، ينتمون إلى التيار الوطني الحر وتيار المستقبل. ووسط تعدّد روايات الانفجار وكيفية حصوله، فإنه وقع بعد إعلان مختلف القوى الأمنية، وعلى رأسها الجيش اللبناني، أول من أمس السبت، بدء مداهمة محطات وشركات المحروقات، للإشراف على توزيع الكميات المخزّنة على المواطنين. وجاءت خطوة هذه القوى في أعقاب إعلان حاكم المصرف المركزي، رياض سلامة، يوم الأربعاء الماضي، رفع الدعم عن المحروقات، مُشعلاً صداماً سياسياً مع رئيس الجمهورية ميشال عون، وصهره رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، وادى الصدام إلى ارتباك في سوق المحروقات، التي كانت تُباع على أساس سعر صرف يبلغ 3900 ليرة لبنانية للدولار، بينما يُفترض أن يؤدي قرار رفع الدعم إلى بيع المحروقات بسعر صرف السوق السوداء، الذي يبلغ أقلّه 20 ألف ليرة لبنانية للدولار. وقام العديد من أصحاب هذه الشركات والمحطات بتخزينها لبيعها لاحقاً وفقاً لسعر السوق السوداء، ما أدى إلى انقطاعها وسط غضب المواطنين، خصوصاً أن الانقطاع طاول خصوصاً مادتي البنزين والمازوت.

> تحدث عون عن «جماعات متشددة تعمل على خلق الفوضى» في عكار
>
> دعا باسيل إلى «إعلان عكار منطقة عسكرية لمواجهة العصابات»

في التفاصيل، فقد انفجر خزان وقود، فجر أمس الأحد، داخل قطعة أرض تستخدم لتخزين البحص في بلدة التليل، كان قد صادره الجيش اللبناني لتوزيع ما بداخله على المواطنين. وأوقفت مديرية المخابرات قيد التحقيق المدعو (رس) نجل صاحب قطعة الأرض التي انفجر فيها خزان الوقود، فيما أقيمت ورشة مكثفة لتأمين المستشفيات العاجزة عن استيعاب عدد الجرحى والمصابين بجروح خطرة، في وقت انعدمت فيه المستلزمات الطبية الأساسية والأدوية، عدا عن انقطاع المازوت والكهرباء وقلّة الإمكانات، وهو ما دفع المعنيين إلى التواصل مع تركيا لبحث إمكانية نقل الجرحى إلى أنقرة لمعالجتهم. وشهدت البلدة حالة غضب شعبية عارمة، تطورت إلى قيام محتجين بإحراق منزل صاحب الأرض، وقد بدأت مطالبات باستقالة نواب المنطقة سريعاً، وإلا فإنّ الشارع سيشهد انتفاضة غير مسبوقة.

وتعدّدت الروايات حول كيفية حصول الانفجار، من بينها إشعال قداحة وارتطامها بالأرض، ما أدى إلى حصول حريق وانفجار المواد المخزنة. وأخرى تفيد بإطلاق نجل صاحب الأرض النار على الخزان ما تسبب في الكارثة، التي وقعت في خلال تجمهر عددٍ من الناس للحصول على كمية من المحروقات التي أراد الجيش اللبناني توزيعها بعد مداهمة المكان ومصادرة موجوداته.

وترأس رئيس الجمهورية ميشال عون في قصر بعبدا اجتماعاً طارئاً للمجلس الأعلى للدفاع، بمشاركة رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، طالب خلاله «السلطات القضائية المختصة بالإسراع في إجراء كافة التحقيقات التي من شأنها الكشف عن الملابسات والأسباب التي أدت إلى وقوع الكارثة في التليل، ومحاكمة مسبّبيها ومن يقف وراءهم». وحذر من «تسييس المأساة واستغلال دماء الشهداء». وقال عون: «سبق وعرضت في الجلسة الأخيرة للمجلس (يوم الأربعاء الماضي) تقريراً عن الوضع في منطقة الشمال، وتحديداً أنشطة جماعات متشددة لخلق نوع من الفوضى والفلتان الأمني، وطلبت من قادة الأجهزة الأمنية الاجتماع للتنسيق في ما بينهم واستنتاج الخلاصات حتى يُبنى على الشيء مقتضاه».

من جهته، قال دياب المعتكف رغم حجم الأزمات عن عقد جلسة لمجلس الوزراء «منذ سنة ونصف ونحن نطلب من الأجهزة العسكرية والأمنية ملاحقة هؤلاء الفاسدين الفاجرين، ونطالب القضاء أن يتشدد في الأحكام حتى نوقف هذا الفجور».

وخرج المسؤولون في لبنان بمواقف وتصريحات مستنكرة مع تقاذف الاتهامات، خصوصاً على خطي «التيار الوطني الحر» (برئاسة صهر رئيس الجمهورية ميشال عون النائب، جبران باسيل) و«تيار المستقبل» (يرأسه سعد الحريري) اللذين يتمتعان بنفوذ في المنطقة، وارتفعت حدّة الهجوم لتصل إلى مطالبة الحريري عون بالاستقالة، ووصف عهده بـ«عهد جهنم». وقال الحريري، «مجزرة عكار لا تختلف عن مجزرة المرفأ»، مضيفاً في تغريدات على «تويتر»: «عكار حرّكت أوجاع جميع اللبنانيين يا فخامة الرئيس، ولم تتحرك فيها أدوات الفتنة. أنت ترى أوجاع الناس فتنة ونحن نراها صرخة تعلو في وجهك: ارحل يا فخامة الرئيس». وعزّضه هذا الكلام لهجوم من قبل الناشطين عبر «تويتر» الذي يعتبرونه من ضمن الطبقة السياسية المتهمة وأساس العهد الذي وصل بفضل التسوية السياسية التي عقدها مع باسيل.

من جهته، دخل باسيل على خطّ الاستغلال السياسي ليضغط باتجاه عقد جلسة لمجلس الوزراء كان رفضها دياب وتمرّد فيها على دعوة عون، وفي إطار معركته ضد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. وقال باسيل «حذرنا منذ أسبوعين من أن عكار صارت وكأنها خارج الدولة، بسبب عصابات المحروقات التي تقفل الطرقات والمحطات وتخطف الصهاريج»، داعياً إلى «إعلان عكار منطقة عسكرية حماية لأمنها وكل أهلها».

واتهم «تيار المستقبل» صاحب الأرض بأنه ينتمي إلى «التيار الوطني الحر» ومدعومٌ من نائبه أسعد درغام، الذي سارع إلى النفي ورمي الاتهامات نفسها في ملعب «المستقبل» ونائبه عن المنطقة وليد البعريني. وقال درغام إن «صاحب المستودع لا ينتمي إلى التيار الوطني الحر ولا صلة لنا به أو بأحد أفراد عائلته على الإطلاق، بل ينتمي لتيار آخر». في المقابل، نأى البعريني عن نفسه من المسؤولية والاتهامات، مؤكداً أنها «محض افتراء وإشاعات لمحاولة تبييض صفحة فريق سياسي واتهام فريق آخر». بدوره، دعا حزب الله، إلى أن «تشكل هذه المأساة الوطنية دافعاً قوياً لتسريع تشكيل حكومة تكون المدخل لإخراج اللبنانيين من الأزمات الخطيرة التي تعصف بهم».

من جهته، يقول المواطن العكاري بلال حسين لـ«العربي الجديد» إن «كل من يعيش في المنطقة يعلم أن أسياد التهريب في عكار هما درغام والبعريني، بغض النظر لمن ينتمي صاحب الأرض». ويشير إلى أنه «في الفترة الأخيرة، قام شبان من مجموعات الانتفاضة بإقفال طرقات السهل عن وادي خالد، وهي ممرات أساسية للتهريب وبات المنفذ الأكبر للتهريب طريق مشمش، وهي محروسة من بعريني ورجاله وسلاحه، أما تاريخياً فمعروف أن طرقات التهريب كانت وادي خالد، وأكروم، وسهل عكار وغيرها».

ويتخوف حسين كسائر العكاريين من التحريض السياسي الحاصل وانعكاساته الطائفية، معتبراً أنه «يجب ألا يتحوّل ما حدث إلى مشكلة بين التليل ذات الوجود المسيحي والمناطق المحيطة حيث الوجود السُني، لأن أصل المشكل هو بين المهربين المحسوبين على البعريني ودرغام من جهة والأهالي من جهة أخرى».

ويشدّد على رفض الأهالي «الروايات التي بدأت تخرج إلى العلن من قداحة إلى إطلاق رصاص وغيرها، وكذلك بالاستغلال السياسي، والنائبان سيتحمّلان المسؤولية، وفي حال لم تأخذ الدولة حقنا خصوصاً بعد تجربة انفجار مرفأ بيروت ومسار التحقيقات، فإننا كأهالي سنأخذ حقنا بأيدينا». وفي المواقف الدولية، قالت السفيرة الفرنسية لدى لبنان آن غريو: «إن الصعوبات القصوى التي يواجهها اللبنانيون ليست قدراً محتوماً، يكفي أن يتخلى من في موقع المسؤولية بقدر قليل من الشجاعة واللياقة لتلبية حاجات اللبنانيين واحترام حقوقهم الأساسية».

يعاني الجرحى من فقدان المستلزمات الطبية والأدوية في المستشفيات (حسين بيضون)

وعود ميقاتي

أكد الرئيس المكلف تشكيل الحكومة نجيب ميقاتي (الصورة)، أن «ليل عكار الحزين أدمى قلوبنا على أبرياء سقطوا ضحية طمع من استغلوا أزمة المحروقات، ليحققوا أرباحاً غير مشروعة ويحرموا الناس من أبسط حقوقهم». وقال: «ما حصل يستصرخ ضمائر الجميع للتعاون لإنقاذ اللبنانيين مما هم غارقون فيه من ويلات ونكبات وإهمال. وأننا عازمون على المضي في العمل الدؤوب كي لا تبقى عكار لقمة سائغة للمحتكرين».

شرق غرب

هونغ كونغ: الجبهة المدنية تحل نفسها

أعلنت الجبهة المدنية لحقوق الإنسان، وهي تحالف شارك في تنظيم احتجاجات 2019 في هونغ كونغ، أمس الأحد، حل نفسها بسبب قمع السلطات للحركة المؤيدة للديمقراطية في المدينة. وقالت الحركة إن «المجتمع المدني يواجه تحديات صعبة غير مسبوقة»، في إشارة إلى قانون الأمن القومي الذي فرضته الصين في هونغ كونغ، ما دفع «اتحاد المعلّمين المحترفين» وحوالي 30 منظمة من المجتمع المدني إلى حل نفسها.

(فرانس برس)

إيران: نائب رئيسي يستبعد نجاح مفاوضات فيينا

استبعد محمد مخبر، نائب الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، أول من أمس السبت، نجاح المحادثات النووية في فيينا، معتبراً أن خطة الحكومة الجديدة في إيران «لا يمكن أن تقوم على أساس رفع العقوبات عن بلادنا». وقال مخبر إنه «يجب أن نفترض أن نظام الهيمنة لن يرفع هذه العقوبات»، على الرغم من إيلاء المرشد الإيراني علي خامنئي ورئيسي «أهمية كبيرة لملف رفع العقوبات»، مستبعداً «أن نكون قادرين على تحقيق أي شيء بسبب الهيمنة».

(الأناضول)

ماليزيا: استقالة مرتقبة اليوم للحكومة

أكد محمد رضوان يوسف، الوزير في الحكومة الماليزية برئاسة محي الدين ياسين، أمس الأحد، أن الأخير سيقدم استقالته اليوم الإثنين إلى الملك عبد الله بن السلطان أحمد شاه، بعد اجتماعه مع أعضاء حكومته. وقال يوسف إن ياسين «سيجتمع مع الحكومة ويتوجه بعد ذلك إلى القصر لتسليم كتاب استقالته»، موضحاً أن رئيس الحكومة أبلغ قراره لنواب حزبه في البرلمان خلال اجتماع عقد أمس في كوالالمبور.

(فرانس برس)

الحدث

«خريطة حل» روسية لدرعا البلد: تحجيم النفوذ الإيراني

تسعى روسيا لنزع فتيل العمليات العسكرية في درعا في الجنوب السوري بين النظام والمعارضة، فخرجت بحلّ يبدو في باطنه محاولة لوقف التمدد الإيراني في المنطقة

أمين العاصي

رسم جنرال روسي الخطوط الرئيسية لـ«خريطة طريق» للوصول إلى حل نهائي لوضع أحياء درعا البلد، جنوبي سورية، التي تحاصرها قوات النظام منذ خمسين يوماً، وهو ما فتح كوّة أمل بتجنيب آلاف المدنيين ويلات عملية عسكرية واسعة النطاق يتحفز النظام لتنفيذها بهدف إخضاع هذه الأحياء لسلطته بالقوة. وقال المتحدث الرسمي باسم «لجنة مفاوضات درعا البلد»، المحامي عدنان المسالمة، أول من أمس السبت، إنه تم الاتفاق بين ممثلين عن «اللجنة المركزية» في درعا، وممثلين عن النظام السوري، مع الوفد الروسي، على استمرار وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين إضافيين تتم خلالهما جولات من المباحثات والتفاوض بين الطرفين بمساهمة روسية. وأكد المسالمة، في حسابه الرسمي في «فيسبوك»، أنه «جرت مباحثات مع قائد القوات الروسية العماد أندريه، بحضور ممثل عن الحكومة السورية، وممثلين عن اللجان المركزية في درعا»، مشيراً إلى أنه «تم عرض الخطوط الرئيسية لخريطة الطريق التي تحتوي حلاً يشمل كامل المنطقة». ولفت إلى أنها «تبدأ خلال أسبوعين من استمرار وقف إطلاق النار تتم خلالهما جولات مباحثات وتفاوض».

> بدأت روسيا تسيير دوريات في درعا البلد وفتحت معبر السرايا

مراكز شرطة للنظام

ووفق مصادر مطلعة، فإن الاتفاق المبدئي يتضمن وقف إطلاق النار في درعا، على أن تبدأ روسيا اعتباراً من أمس الأحد تسيير دوريات في منطقة درعا البلد، بالتزامن مع إعادة فتح معبر «السرايا» العسكري المؤدي إلى أحياء درعا المحطة القريبة. وأشارت المصادر إلى أن «خريطة الحل» التي تتضمن حسم مصير ريفي درعا الشرقي والغربي، تنص على تمركز قوى شرطية تابعة للنظام في مواقع عدة (لم يُحدد عددها) في أحياء درعا البلد، إضافة إلى بندين (سيجري التفاوض على تفاصيلهما خلال الأيام المقبلة) هما تسليم سلاح المعارضة للنظام، وتهجير المعارضين غير الراغبين بالتسوية وبُقدر عددهم بنحو 135 شخصاً من مدينة درعا.

من جهته، أشار الناشط الإعلامي أحمد المسالمة في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن حاجز السرايا (الممر بين درعا المحطة مع الأحياء المحاصرة) لم يُفتح أمام حركة المدنيين، مؤكداً نفاد كل كميات الخبز والطحين في الأحياء المحاصرة منذ نحو 50 يوماً من قبل قوات النظام ومليشيات إيرانية. ولا يزال هناك عدة آلاف من المدنيين داخل أحياء درعا البلد، يعيشون في ظروف إنسانية بالغة السوء في ظل ندرة الغذاء والدواء.

لكن مقابل ذلك، ذكر «تجمع أحرار حوران» أمس أن قوات النظام أطلقت الرصاص فوق رؤوس العشرات من الأهالي من بينهم نساء وأطفال يقفون أمام معبر السرايا، بانتظار السماح لهم بالخروج من درعا البلد باتجاه مناطق أخرى داخل محافظة درعا. وأشار إلى أن هذه القوات استهدفت بالمضادات الأرضية أحياء درعا البلد المحاصرة، بالتزامن مع قصف بقذائف المدفعية للمنطقة الواصلة بين طفس والبادودة في ريف درعا الغربي.

ويخشى أهالي درعا البلد محاولات الفرقة الرابعة بقيادة ماهر الأسد، الموالية للجانب الإيراني، إفشال الاتفاق الذي كما يبدو لم يلب الشروط التي كان وضعها النظام، ومنها انتشار قواته ومليشياته في أحياء درعا البلد وصولاً إلى الحدود السورية الأردنية. ويشي ما تسرب من بنود الاتفاق بأن موسكو تحاول الحد من النفوذ الإيراني في جنوب سورية، والذي يتمثل بعدة مليشيات، وهو ما يشير إلى أن اللواء الثامن التابع للروس المتمركز في بلدة بصرى الشام، ربما يكون له دور بارز في تطبيق الاتفاق. وفي جولات التفاوض التي جرت بين اللجنة المركزية والنظام، لم تقبل اللجنة أي وجود للفرقة الرابعة أو الأجهزة الأمنية داخل أحياء درعا البلد، وهو ما دفع النظام لاستقدام تعزيزات حاصرت هذه الأحياء من كل الاتجاهات، إلا أن الموقف الروسي الرافض لعمليات عسكرية واسعة حال دون قيام مليشيات النظام بمحاولة إخضاع هذه الأحياء بالقوة.

وفي هذا الصدد، قال إبراهيم جباوي عضو هيئة التفاوض التابعة للمعارضة السورية لـ«العربي الجديد»، إن «خريطة الحل الروسي لم تحقق كل مطالب الأهالي في أحياء درعا البلد، إلا أنها ربما تجنبهم شر المليشيات الإيرانية». من جهته، نوّه نقيب المحامين الأحرار في درعا، سليمان القرفان، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه «لم تتضح بنود الاتفاق بوضوح في ما أسماها الروس بخريطة طريق، ولكن إذا صحت الأنباء عن تهجير 135 شاباً من درعا البلد إلى الشمال السوري، فهذا يعني إفراغ المنطقة من المجاهدين الحقيقيين الذين عجز النظام والروس عن ترويضهم، وكانوا الشوكة في حلق النظام وهم من منعوا بسط سيطرته على درعا البلد». وأعرب عن اعتقاده بأن خريطة الحل الروسي «انقلاب على اتفاق التسوية الذي تم في عام 2018 والذي نصّ صراحة على الإبقاء على السلاح الخفيف بأيدي الثوار، وعدم دخول الجيش إلى العديد من مناطق درعا بما فيها درعا البلد». ورأى القرفان أنه «ليس هناك من يثق بالروس لا سيما أنهم لم يفوا بتعهداتهم سابقاً وأكثر النقاط التي وردت بتسوية عام 2018 تم الإخلال بها والتف النظام والروس عليها». وتابع: «لذلك لا بد من مطالبة الولايات المتحدة والأردن بالتقيد بما ورد ببنود التسوية التي تمت بإشرافهما ومشاركتهما، وفي حال القبول بخريطة الطريق الروسية الجديدة فإننا سنشهد تطبيقها على كامل محافظة درعا بالأشهر المقبلة».

اتفاقات سابقة

وكان الجانب الروسي قد رعى في منتصف عام 2018 اتفاقات تسوية بين فصائل المعارضة والنظام في محافظتي درعا والقنيطرة في الجنوب السوري، أنهت حالة الحرب التي استمرت نحو ثماني سنوات، إلا أن النظام لم يلتزم على الإطلاق ببنود هذه الاتفاقات. كما لم يقم الجانب الروسي بمسؤولياته كضامن لهذه الاتفاقات، وهو ما سمح للنظام بحصار عدة مدن وبلدات وتهجير معارضين له إلى الشمال السوري، فضلاً عن قيامه باعتقال المئات من المعارضين بعضهم قضى تحت التعذيب في سجون النظام. وقامت أجهزة النظام باغتيال العديد من المعارضين الذين كانوا ضمن صفوف فصائل المعارضة السورية على الرغم من قيامهم بإجراء ما يسمّيه النظام بـ«تسوية وضع». ويثير هذا الأمر المخاوف من تكرار الأمر ذاته في أحياء درعا البلد الخارجة عن سيطرة النظام منذ أواخر عام 2011، فضلاً عن كونها المنبع الرئيسي للثورة السورية التي بدأت في ربيع ذاك العام.

من المقرر تهجير 135 شخصاً بموجب الاتفاق (الأناضول)

الحدث

تنتظر قضية تسليم الرئيس السوداني المخلوع، عمر البشير، للمحكمة الجنائية الدولية، أسبوعاً حاسماً، بناء على ما سيتخذه اجتماع منتظر للحكومة ومجلس السيادة، اللذين تتباين آراؤهما حول التسليم من عدمه

تسليم عمر البشير للمحكمة الجنائية

فصل جديد في صراع المدنيين والعسكر

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

عاد ملف تسليم الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير واثنين من مساعديه إلى المحكمة الجنائية الدولية، بقوة، إلى التداول في الساحة السودانية، ليشكّل موضوعاً جديداً في سياق الخلافات التي لا تتوقف بين المدنيين والعسكر، الشريكين في السلطة. فخلال زيارة المدعي العام الجديد للجنائية الدولية، كريم خان، إلى الخرطوم، الأسبوع الماضي، تحدثت وزيرة الخارجية السودانية، مريم الصادق المهدي، عن قرار الحكومة تسليم المطلوبين إلى المحكمة الدولية، مع إشارتها إلى أن الأمر سيُعرض على اجتماع مشترك لمجلسي السيادة والوزراء للموافقة على التسليم. لكن ما هو ظاهر حتى الآن، يؤكد بشكل قطعي وجود تباين واضح في المواقف بين شركاء السلطة الانتقالية في السودان، بشأن تسليم المطلوبين، مع بروز أصوات معارضة لهذه الخطوة، ليصبح الأسبوع الحالي حاسماً في بتّ هذه القضية. ومنذ عام 2008، بدأت المحكمة الجنائية الدولية باتهام مسؤولين سودانيين ومتمردين، بالتورط في جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية في إقليم دارفور، غرب السودان، حيث دارت منذ عام 2003 حرب أهلية، قدّرت منظمات دولية ومجموعات حقوقية عدد قتلاها بنحو 300 ألف، وتسبّبت تلك الحرب في نزوح أكثر من مليوني شخص. وبعد توجيه الاتهامات، لجأت المحكمة إلى إصدار أوامر قبض في حقهم، ومطالبة الحكومة السودانية بتسليمهم.

يقف البشير على رأس تلك القائمة، التي ضمت كذلك أحمد هارون، آخر مساعد له في رئاسة الجمهورية، ووزير دفاعه عبد الرحيم محمد حسين. لكن نظام البشير رفض التعامل مع المحكمة أو الاعتراف بها، واتهمها بأنها أداة من أدوات الغرب لتركيع الدول، وأنها تمارس تسييساً مطلقاً للعدالة التي تستهدف فقط قادة دول العالم الثالث. بعد سقوط نظام البشير، انتعشت آمال المحكمة والداعين لها برؤية البشير ورفيقيه داخل قفص الاتهام الموجود في مقر المحكمة في لاهاي، غير أن المجلس العسكري الانتقالي الأول، أعلن رفضه تسليم المطلوبين، معتبراً ذلك مساساً بسيادة السودان، وتعهد بمحاكمة المجموعة أمام القضاء السوداني.

بعد تشكيل الحكومة الانتقالية بالشراكة بين العسكر والمدنيين، تعهّد المدنيون بالتعاون المباشر مع المحكمة الجنائية الدولية. كما حرصت الحركات المتمردة التي تقاتل في دارفور، على تضمين بند داخل اتفاقية السلام الشامل، التي توصلت إليها مع الحكومة الانتقالية في 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، ينص صراحة على وجوب مثول المطلوبين أمام المحكمة الدولية، إنصافاً لضحايا الحرب، واعتبرت ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام ووقف الحرب وإبراء الجراحات. ومع تلك المواقف، دشّنت الخرطوم تواصلها مع مكتب الادعاء الدولي، وزارت المدعية السابقة للمحكمة، فاتو بنسودا، البلاد مرتين، واجتمعت مع المسؤولين السودانيين. كما زارت دارفور، المسرح الذي تقول المحكمة إنه شهد الكثير من الفظائع ضد الإنسانية.

والأسبوع الماضي، زار كريم خان السودان، والتقى المسؤولين السودانيين، وبحث معهم التعاون المشترك. وأعلنت وزيرة الخارجية مريم الصادق المهدي بعد لقائها خان، أن «مجلس الوزراء قرر تسليم المطلوبين إلى الجنائية الدولية»، على أن يُعرض الأمر في اجتماع مشترك بين مجلسي السيادة والوزراء للموافقة على التسليم. ورحبت الخارجية الأميركية، بقرار تسليم البشير. وأكد المتحدث باسمها، نيد برايس، أن «ذلك سيكون خطوة كبيرة للسودان في الحرب ضد عقود من الإفلات من العقاب». بعدها، أعلن خان، خلال مؤتمر صحافي عقده الخميس الماضي في مقر وزارة العدل في الخرطوم، توقيع مذكرة تفاهم جديدة مع الحكومة السودانية، تشمل تسليم جميع الأفراد الذين أصدرت المحكمة أوامر بالقبض عليهم.

ولكن البيانات والتصريحات الصحافية التي أعقبت الاجتماعات، تكشف عن تباين كبير داخل الحكومة الانتقالية، خصوصاً بين العسكر من جهة، والحكومة المدنية والحركات الموقّعة على اتفاق السلام، من جهة أخرى. فحكومة عبد الله حمدوك، لم تُخفِ منذ فترة، عدم ممانعتها تسليم البشير ومساعديه، وأصدرت في هذا الصدد قراراً في يونيو/حزيران الماضي بتسليم المطلوبين، أرادت به في ما يبدو، رمي الكرة في ملعب العسكر. وأوضحت الصادق المهدي، أثناء اجتماعها بخان، أن قرار مجلس الوزراء المعني، يحتاج إلى موافقة اجتماع مشترك بين مجلسي السيادة والوزراء. كما أبدت الحكومة مواقف أكثر وضوحاً لتدعيم فكرة العدالة الانتقالية وإنصاف الضحايا، بمصادقتها في الرابع من شهر أغسطس/آب الحالي، على قانون الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، وهو الانضمام الذي رفضه نظام البشير طوال السنوات الماضية. وكل تلك الخطوات فعلتها حكومة حمدوك لتخاطب بها الضحايا وشركاء السلام، وبعد ذلك المجتمع الدولي الذي يراهن كثيراً على المدنيين في السلطة. وفي لقاء رئيس الوزراء، الأربعاء الماضي، مع خان، أبلغ حمدوك الأخير بأن التزام حكومته بتحقيق العدالة مطلب شعبي وثوري، وليس التزاما دوليا فقط، وتعهد له بتعاون حكومته مع المحكمة الجنائية الدولية بكل شفافية، وهذا ما سمعه المدعي العام للمحكمة أيضاً، من وزيري العدل والخارجية، نصر الدين عبد الباري والصادق المهدي، اللذين التقاهما كلاً على حدى.

ووجد الموقف الحكومي، توافقاً من الحركات المسلحة في دارفور، التي انضمت للحكم منذ فبراير/شباط الماضي، وذلك في لقاء تم بين المدعي العام للمحكمة واثنين من قادة تلك الحركات، هما الهادي إدريس والطاهر حجر، اللذين هما أيضاً عضوان في مجلس السيادة الانتقالي. كما حرص قائد ثالث، هو مني أركو مناوي، رئيس حركة تحرير السودان، على المطالبة بتسليم البشير وحسين وهارون، للمحكمة الدولية، أثناء وجود المدعي العام في الخرطوم، وذلك أثناء حفل تنصيبه حاكماً لإقليم دارفور. وتستند الحركات المسلحة في موقفها من تسليم المطلوبين، إلى اتفاق سلام أكتوبر/ تشرين الأول 2020 الذي أصبحت بموجبه جزءاً أصيلاً في الحكم الانتقالي في البلاد، وتحديداً بنود العدالة الانتقالية فيه.

وفي لقاء خان مع النائب العام السوداني، مبارك محمود، بدت ملامح الغموض وتعميم المواقف، إذ أشار بيان صادر من النيابة العامة إلى التعاون بين السودان والمحكمة الجنائية، واستعداد النيابة العامة للتعاون المطلق مع الجنائية في كافة القضايا، خصوصاً قضية ضحايا حرب دارفور وتحقيق العدالة لهم، وأن الطرفين اتفقا على تتويج التفاهمات بتقديم المتهمين للعدالة، من دون الإشارة لا من بعيد أو من قريب إلى تسليمهم للمحكمة الدولية.

أما لقاء خان مع نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، فقد أثار غموضاً أكثر من تقديمه إجابات، وأظهر، وفق متابعين، تردد العسكر حيال تسليم البشير وبقية المتهمين. فقد أوضح حميدتي أن اتفاقية السلام مع حركات الكفاح المسلح، أقرت مثول المطلوبين أمام المحكمة الجنائية، لكنه استدرك حديثه، طبقاً للبيان الصادر من مجلس السيادة، بأن الأمر متروك للجهات العدلية في كيفية محاكمتهم. وهو قول يفتح الباب أمام وجود رغبة للعسكر، بالاكتفاء بالمحاكمة داخل السودان، ولو تحت رقابة وتنسيق مع الجنائية الدولية، وهو مقترح روجت له دوائر قريبة من العسكر في الفترات السابقة. أما رئيس مجلس السيادة، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وخلال لقائه مع خان، فلم يصدر منه ما يفيد بأي رد على مطالب المدعي العام بتسليم المطلوبين. ونقل خان نفسه، عن البرهان التزامه بتحقيق العدالة، وتفهمه لتفويض المدعي العام، وأحكام قرار مجلس الأمن الدولي في هذا الصدد.

وفي مؤتمر صحافي، في ختام زيارته للسودان، قال خان، إنه يترقب الاجتماع المشترك بين مجلسي السيادة ومجلس الوزراء، لتبرهن الحكومة السودانية فيه عن مدى التزاماتها بالتعاون مع المحكمة لتحقيق العدالة في دارفور، من دون المزيد من الإبطاء. وأضاف خان، أن اللحظة ستكون حاسمة على السودان، وعليه أن يغتنمها لكي يؤكد بعبارات لا لبس فيها، أنه أنصت إلى صوت شعبه، منوهاً إلى أنه وبعد مرور 17 عاماً على إحالة قضية دارفور للمحكمة، لا تزال حكومة السودان والمحكمة تدينان للمجني عليهم جراء الجرائم الوحشية المدعى ارتكابها في دارفور. وأعطى حديثه هذا مؤشراً على قرار منتظر هذا الأسبوع بشأن واحد من أهم وأخطر تحديات الفترة الانتقالية الهشة في البلاد.

لكن عضو هيئة الدفاع عن البشير، الشيخ النذير الطيب، استبعد صدور قرار بتسليم المطلوبين للمحكمة الدولية، قائلاً إنه ليس هناك مؤشرات حقيقية حتى بعد زيارة المدعي العام للمحكمة، وليس هناك مستجدات أخرى تدفع الحكومة إلى اتخاذ قرار بمثل هذه الخطورة والتأثير، كما أن رئيس مجلس السيادة حسم منذ فترة قراره بعدم التسليم، منوهاً إلى أن كل ما صدر من كلام غير ذلك هو للاستهلاك السياسي فقط، وأن ما أتت به حكومة حمدوك لا يعدو، بحسب تقديره، محاولة لتبييض الوجه أمام المجتمع الدولي، وأن الحكومة غير ملزمة لا قانوناً ولا أخلاقاً بالتسليم.

ورأى الطيب، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هناك تبايناً واضحاً في المواقف داخل السلطة الانتقالية، كما أن عملية التسليم نفسها ستجر قادة عسكريين في السلطة الآن مثل البرهان ونائبه حميدتي، لأنهما وقت تلك الجرائم كانا من القادة الميدانيين، وربما تحملا كل التبعات الجنائية التي لن يتحملها البشير، ولا وزير دفاعه، ولا أحمد هارون، لأنها تجاوزات ميدانية، ولم تحدث بأوامر مباشرة. وراهن الطيب على عدم اتخاذ قرار التسليم بواسطة الحكومة الانتقالية، لأنها تعلم رد فعل «الحركة الإسلامية» و«المؤتمر الوطني»، وهو رد فعل ربما يشعل البلاد ويأتي بنتائج كارثية، خصوصاً مع وضع البلد الهش أصلاً، متوقعاً حدوث رد فعل شعبي من خارج صندوق الموالين للنظام السابق، والذين يرون في القرار سقطة أخلاقية وقانونية، وكلفة مالية، حيث يستوجب على السودان، دفع كل تكاليف المحاكمات.

وعلى العكس من كل ذلك، قطع عضو هيئة اتهام البشير في قضية الانقلاب، المحامي معز حضرة، بحتمية مثول البشير وعبد الرحيم محمد حسين، وأحمد هارون، أمام الجنائية الدولية، لأن أمر إحالة ملف دارفور للمحكمة صادر من مجلس الأمن الدولي، كما أن الجرائم المعنية ارتكبت في العامين 2004 و2005، وفي تلك السنوات، لم يكن في القانون السوداني، نصوص خاصة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وهي مواد سُنت بعد ذلك في عامي 2009 و2011، بالتالي لا مجال أمام البشير لمحاكمته داخلياً، والخيار الوحيد هو محاكمته أمام المحكمة الدولية.

ورأى حضرة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن هناك سبباً آخر يدفع نحو التسليم، مرتبط بمطالب الضحايا الذين يصرون على المحكمة الجنائية الدولية، والاستجابة لطلبهم هو جزء من العدالة، مؤكداً أنه لا وجود لعقبات ولا تباين داخل شركاء الفترة الانتقالية حول الموضوع المتفق عليه بتوافق تام حتى مع العسكر، مشيراً إلى أن من أسماهم فلول النظام هم من يروجون لتلك العقبات.

تلاحق المحكمة البشير منذ عام 2008 (الشرق الأوسط/فرانس برس)

عقاب على جرائم أخرى

أوضح عضو هيئة اتهام الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير في قضية الانقلاب، المحامي معز حضرة، أن مثول البشير أمام المحكمة الدولية لا يعني إفلاته من العقاب في جرائم أخرى، مثل جريمة الانقلاب على السلطة الشرعية (1989)، ومجزرة الميلفون (1998) وجريمة إعدام ضباط 28 رمضان 1990، وغيرها من الجرائم، متوقعاً أن «تتم كل المحاكمات، ليقدم السودان فيها نموذجاً لكل العالم بتطبيق مبدأ عدم إفلات المجرمين من العقاب».

> لم تخف حكومة حمدوك عدم ممانعتها تسليم البشير ومساعديه
>
> يروج العسكر لمحاكمة محلية، مع رقابة للمحكمة الدولية

حزب البشير وخطاب «العمالة»

أصدرت «الحركة الإسلامية»، الواجهة الحالية لحزب «المؤتمر الوطني» في السودان (حزب عمر البشير) بياناً بتوقيع أمينها العام المكلف، وزير الخارجية الأسبق، علي كرتي (الصورة)، وصف اتجاه الحكومة الانتقالية لتسليم البشير ورفاقه للجنائية الدولية، بأنه «سداد لفواتير العمالة واستجابة لرغبات المنظمات الماجورة، وتمزيق لما تبقى من ثوب الكرامة». وذكر البيان أن الحركة ستقف سداً منيعاً ضد قرارات ما اسمتها بحكومة الانشطاء.

إضاءة

مراسم عاشوراء في كربلاء: رسائل ضد الفساد وقوى اللادولة

يوجّه العراقيون رسائل عدة في هذه الأيام أثناء مراسم عاشوراء، بل يعمدون إلى التذكير بمساوئ العملية السياسية، وإفرازاتها السلبية، خصوصاً في ملفات الفساد

كربلاء ـ **وليد الصالحي**

للعام الثاني على التوالي، تشهد المراسم الدينية السنوية لذكرى عاشوراء في مدينة كربلاء، جنوبي العراق، العديد من الفعاليات والخطب والمحاضرات التي تتضمّن انتقادات واسعة وشعارات مناهضة للأحزاب السياسية والقوى النافذة في البلاد، تصوب بالمجمل على الفساد وتردي الخدمات واتساع نطاق الفقر والبطالة في البلاد، فضلاً عن رفض ما باتت تعرف في العراق بـ«قوى اللادولة»، في إشارة إلى الجماعات المسلحة الحليفة لطهران. هذه الظاهرة تُقابل باهتمام كبير وبالغ من قبل الفاعلين الرئيسيين في البلاد، بسبب أهمية المكان والجمهور المتلقي لمثل هذه الفعاليات، إذ بدأ منذ أيام توافد العراقيين إلى مدينة كربلاء، بينما تشهد مطارات النجف وبغداد والبصرة ومنافذ العراق مع إيران والكويت وتركيا، فضلاً عن سورية توافد المزيد من الزائرين الدينيين إلى البلاد. ووسط هذه التطورات يُرجّح عدم فرض السلطات قيوداً جديدة لمواجهة وباء كورونا، الذي يسجل انتشاره أرقاماً قياسية في البلاد.

وتؤكد شخصيات من كربلاء في أحاديث متفرقة مع «العربي الجديد»، أن توجيه رسائل الرفض والاعتراض على العملية السياسية بالمجمل خلال المراسم والفعاليات الدينية جنوبي العراق، أخذ في الاتساع، عبر المجالس الحسينية والأهازيج، وما يعرف شعبياً في العراق بـ«الردّات» و«العرضات». ويشيرون إلى أن الرسائل لم تعد غير مباشرة كما كانت سابقاً، إذ صارت أكثر صراحة وعلنية بذكر أسماء وجهات تُعتبر متورطة بما آلت إليه الأوضاع في العراق، مستغلين الحشود التي تقصد المدينة بمثل هذه الأيام. وعادة ما تكون تلك الفعاليات عبر مواكب العزاء التي تنصب على مداخل كربلاء وعلى الطرق المؤدية إلى الحرم الحسيني، ويديرها شبان شاركوا في الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البلاد في العامين الماضيين والمطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية وإنهاء الفساد، وتمكين مؤسسات الدولة والقانون. وخلال اليومين الماضيين، أثيرت ضجة حول خطبة وصفت بـ«غير المسبوقة» للشيخ حميد الياسري، ألقاها في «موكب عزاء الرميثة» في مدينة كربلاء، قال فيها: «تعلمنا من الإمام الحسين أن من يوالي غير وطنه خائن»، مضيفاً «ليست من عقيدة الحسين أن يأتينا الصوت والتوجيه من خلف الحدود. نرفض هذه الانتماءات وهذه الولاءات ونرفض ونعلن بأعلى أصواتنا بلا خوف وبلا تردد، من يوالي غير هذا الوطن فهو خائن ومحروم». وختم خطبته بالقول «أعلم أن هناك من سيوصل هذا الكلام إلى خارج الحدود وسيفتن بقتلي بعنوان أننا نهدد هذه الولاءات، كما فعلوا بمن خرج للتظاهر للمطالبة بالحقوق وقالوا هذا عميل فقتلوهم ولا قيمة لنا إن لم نقل الحق».

وبدا لافتاً هذا العام وجود موكب أطلق عليه «موكب تشرين»، في إشارة إلى التظاهرات الشعبية التي انطلقت في الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2019. ويتجمّع عشرات الشباب الناشطين من أعضاء الموكب يوزعون منشورات فضلاً عن الرايات واليافطات المرفوعة والتي تتضمن رسائل سياسية رافضة للوضع الراهن، على غرار «لا نرحب بالسياسيين وأنصارهم في مواكبنا»، وأهازيج باللهجة العراقية الدراجة مثل «الناشط ليش يذبحوه ضد المجهول يسجلوه»، و«الأحزاب صارت تذبح بالكاتم»، وشعارات أخرى.

وعلى مقربة من المدينة القديمة في كربلاء، يظهر أبرز المواكب التي عُرفت في المدينة كمنبر لانتقاد الأحزاب والقوى السياسية عموماً بعد عام 2003. وقال مسؤول الموكب رضا حسن لـ«العربي الجديد»، إن «دعوات الإصلاح ضد الظلم والفساد كانت من كربلاء وستبقى فيها». وأضاف حسن الذي يتولى بنفسه كتابة أهازيج وأشعار لإلقائها في الموكب، أن النزعة الإنسانية لهذه الذكرى تجعل المؤمنين بها يرفضون كل أشكال الظلم والاستغلال والفساد والتربح ومصادرة حق الآخرين بحياة كريمة». وخلافاً للسنوات الماضية، يتجه محتوى الأهازيج والشعارات لمعارضة الوضع السياسي العراقي.

من جهته، قال الناشط رائد الدعمي، وهو أحد المتظاهرين البارزين في كربلاء، لـ«العربي الجديد»، إن «وجودهم في كربلاء يُعتبر أحد وجوه الحراك الشعبي للمطالبة بالإصلاح وفضح كل من أوصلنا إلى هذه الحالة»، وأضاف: «هنا الصوت أكثر تأثيراً على الشارع وعلى السياسيين وزعماء الأحزاب». ورأى محمد بركات وهو من أهالي كربلاء، أن الشعارات والفعاليات باتت «مسامير مزعجة للأحزاب»، مؤكداً في حديث لـ«العربي الجديد» أن «هناك شخصيات سياسية اعتادت المشاركة بين الحشود، باتت تتجنب ذلك بسبب نقمة الشارع بالعموم على الوضع الراهن». واعتبر أن «درجة الوعي عند العراقيين كبيرة، ويحاولون استغلال كل مناسبة للتعبير عن رفضهم واحتجاجهم على الوضع الراهن وعلى الفساد وقوى اللادولة التي تواصل رهن مستقبل وأجيال العراق القادمة للمجهول»، مشدّداً على أنه لم «يعد بإمكان الأحزاب الرئيسة استخدام هذه المناسبات لمصلحتهم بسهولة كما كان الوضع سابقاً».

> تتسع ظاهرة توجيه رسائل الرفض والاعتراض على العملية السياسية

شدّد المشاركون في المراسم على رفض حضور السياسيين (فرانس برس)

خاص

مصر ـ إيران: قلق خليجي يؤجل إعلان التقارب

تعمل مصر وإيران على تفعيل علاقاتهما الثنائية، لكنهما تؤجّلان الإعلان عن ذلك، بغية تبديد هواجس السعودية والإمارات في هذا الصدد

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية، أن دائرة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي ووزارة الخارجية تلقتا رسائل من الإمارات والسعودية تبدي قلق البلدين من التقارب المصري الإيراني الحالي، وتطور الاتصالات بين البلدين وبين القاهرة وحزب الله خلال الأسابيع الماضية. وتنطلق الرسائل من خلفية القلق المتزايد في البلدين الخليجيين من تطور الأحداث الأخيرة، بعد ضرب ناقلة النفط «ميرسر ستريت» في بحر العرب، والتهديدات الأميركية البريطانية الإسرائيلية لإيران باتخاذ إجراءات خانقة.

وذكرت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن من أسباب قلق البلدين انفصال مسار الاتصالات المصرية الإيرانية عن مسار المفاوضات الأخيرة بين الرياض وطهران، واكتنافها بالسرية الفائقة من السلطات في مصر وإيران. كما أبدى البلدان خشيتهما من تطور التنسيق بين مصر، والعراق، والأردن بدعم إيراني، مما يقوّض مساعي كل منهما في بسط السيطرة على المحيط الإقليمي. وأوضحت المصادر أن هناك دوائر في كلا البلدين ترى أن علاقة الإسلام واللاحرب التي كانت قائمة لعقود بين القاهرة وطهران، من شأنها زيادة قدرة السعودية والإمارات على مواجهة طموحات إيران الاستراتيجية في المنطقة، وكذلك الحد من قدرة مصر على التدخل في ملفات عدة، الأمر الذي يبدو في طور التغيير حالياً.

وبحسب المصادر، فإن الاتصالات تعدت التنسيق لاتخاذ مواقف متقاربة من الملفات المختلفة، إلى حديث أوسع عن التعاون الأمني وكيفية مساهمة مصر سياسياً واقتصادياً في مجالات مختلفة في سورية، ولبنان، واليمن. وشملت المباحثات تطوير التعاون في مجالات الطاقة مع إيران والعراق، وتبادل الاستثمارات، فضلاً عن بحث اتخاذ خطوات فعلية لرفع مستوى التبادل الدبلوماسي.

وذكرت المصادر أن مصر ردت على رسائل القلق الخليجي ومحاولات الضغط التي بُذلت عبر بعض وسائل الإعلام المملوكة للإمارات وشبكة إخبارية سعودية، بالحديث عن مساهمة مصرية محتملة في حماية الأمن الخليجي كجزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، كما يعلن السيسي دوماً. وأبدت القاهرة استعدادها لاستغلال أي تطور في العلاقة مع طهران لمصلحة أبوظبي والرياض، ولكن من دون الانتقاص من حقها الخاص في تعدد علاقاتها الإقليمية وبحث تنويع مصادر التعاون في المجالات الاقتصادية تحديداً.

واستطردت المصادر: «ليس من الدقيق الحديث عن اشتراط مصر وقف التعدي على الأمن الخليجي لاستمرار التواصل مع إيران، فالرؤية مستقرة على أن هذا التواصل سيساهم في وقف التهديدات بشكل أو آخر، وقد أبلغت الرياض وأبوظبي بذلك. كما أن هناك ملفات تقتضي التواصل المباشر بين البلدين لحل الأزمات، ومنها لبنان، ولا علاقة مباشرة لها بالأمن الخليجي».

وأشارت المصادر إلى أن محاولات عرقلة التقارب المصري مع دول كإيران، وتركيا، وقطر، متعددة الأوجه من خارج القاهرة، وكذلك عبر مجموعات داخل الأجهزة السيادية الرئيسية بالداخل، مدفوعة بعلاقات وطيدة على المستوى الشخصي مع الإمارات، أو السعودية، أو بالقلق من فقدان النظام للدعم الأساسي من البلدين. ويعتبر الإماراتي والسعودي، والتنسيق السري على عدة مستويات، بمشاركة من الأجهزة السورية وحزب الله، بحسب المصادر ذاتها.

ومنذ أيام فقط أدلى السفير المصري في واشنطن معتز زهران، بتصريحات رسمية اتهم فيها إيران بالسعي لتدمير الأصول المملوكة للدول العربية في أنحاء المنطقة وأنه يجب مواجهة ذلك، وأن هذا الأمر مشكلة كبرى إلى جانب الملف النووي لطهران، داعياً الإدارة الأميركية للتعامل مع القضيتين على أساس تشابكهما. وسبق أن رحبت وزارة الخارجية الإيرانية رسمياً بمشروع التعاون الثلاثي بين العراق والأردن ومصر، المعروف إعلامياً باسم «الشام الجديد». مع العلم أن مصادر مصرية كشفت لـ«العربي الجديد» الشهر الماضي، أن مصر وإيران بدأتا بالتواصل بناء على مقاربة جديدة للسياسة الخارجية المصرية، تقودها مستشارة السيسي للشؤون الخارجية فايزة أبو النجا.

مسار المفاوضات مع تركيا من تعطيل تكتيكي بين البلدين وبعض الخلافات على الشأن الليبي تحديداً، فإنه لم تثر أي خلافات بين الرؤى المصرية والإيرانية حول القضايا الأساسية، بما في ذلك أمن وسلامة الملاحة في البحر الأحمر. وبالتالي فإن التوقيت محكوم بتطورات علاقة السيسي بالإمارات والسعودية فقط ومدى إمكانية تجاوز الحساسيات التي قد تنشأ في هذا السياق، مؤكدة في الوقت نفسه «أنه لا توجد عجلة يمكن لدولة أخرى القيام بها، خصوصاً في لبنان واليمن». وحتى اتخاذ قرار خروج الاتصالات إلى النور، في شكل لقاء علني بين وزيري خارجية البلدين أو على المستوى الاستخباراتي، فستظل المقاربة المصرية للملف مزدوجة بين التصريحات العلنية المتحفظة التي تطابق إلى حد بعيد الموقفين الرئيسية والإدارة الأميركية الجديدة.

وحول التوقيت الذي يمكن أن تخرج فيه هذه الاتصالات إلى النور وتترجم إلى قرارات عملية، قالت المصادر إنه بالمغايرة لما يشهده الأمر محل خلاف داخل تلك الأجهزة، إذ ترى مجموعات أخرى أن البلدين في حالة تمنعهما من التخلي عن السيسي أو الضغط عليه، وأن أوراقهما الإقليمية تعرضت للاستنزاف وأن تعدد العلاقات لا يصب فقط في مصلحة مصر إقليمياً، بل أيضاً سيكسبها أهمية في نظر العواصم الغربية والإدارة الأميركية الجديدة.

> تعتبر مصر أن هناك ملفات مع إيران غير مرتبطة بأمن الخليج

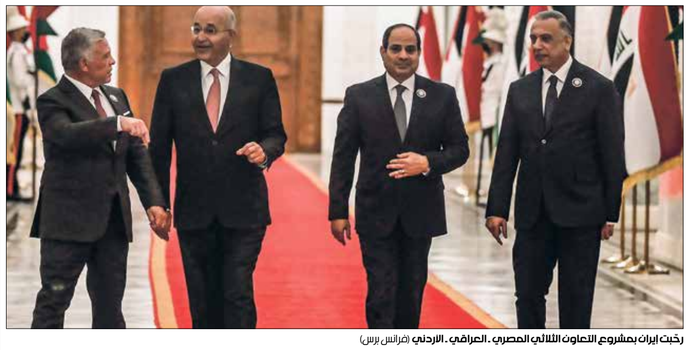

رُحبت إيران بمشروع التعاون الثلاثي المصري ـ العراقي ـ الأردني (فرانس برس)

تحديات الداخل و تهديدات الخارج

خلوة حكام الصين في منتجع ماو

ينصرف قادة الصين إلى خلو تهم السنوية في منتجع «بي داي خه» في مقاطعة خوبي، في ترسيخ لتقليد أرساه ماو تسي تونغ، وسط تحديات عدة

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

اختفت، خلال الأيام الماضية، صور وأخبار قادة الصين في وسائل الإعلام الرسمية في البلاد، إيذاناً ببدء الخلوة السرية لقادة الحزب الشيوعي في منتج «بي داي خه» في مقاطعة خوبي، شرقي العاصمة بكين. وعلى الرغم من تزامن الخلوة مع فترة الإجازة السنوية المعتادة، فإنها تُعتبر الاجتماع الأهم بالنسبة لصنّاع القرار، لدراسة ومناقشة أهم الملفات والقضايا المتعلقة بالحزب والدولة، والتي عادة ما يتم الإعلان عن نتائجها في جلسات البرلمان السنوية التي تُعقد في مارس/آذار من كل عام.

ويأتي اجتماع هذا العام، المستمر في الفترة الحالية، في ظل تحديات داخلية وخارجية كبيرة. فعلى مستوى الحزب، هناك تساؤلات عن مستقبل الرئيس شي جينبينغ بعد انتهاء ولايته الثانية العام المقبل، هل سيختار المجتمعون رئيساً جديداً أم سيمدد له لفترة ثالثة؟ أيضاً هناك تحديات لها علاقة باستراتيجية الصين في مكافحة وباء كورونا، إذ علت أصوات تطالب بتغيير الاستراتيجية الصفرية، بعد ظهور مناطق موبوءة جديدة في الصين وتزايد حالات الإصابة، على الرغم من الإجراءات الحكومية الصارمة. وعلى مستوى السياسة الخارجية، هناك تهديدات لها علاقة بالصراع مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى النزاعات الحدودية، إلى جانب ملفي تايوان وهونغ كونغ، وكذلك الضغط الدولي بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ.

في أواخر يوليو/تموز 1954، توجّه الزعيم الصيني الراحل ماو تسي تونغ، إلى منتج سياحي يبعد حوالي 280 كيلومتراً عن العاصمة بكين، وذلك لقضاء أول إجازة له، بعد أن كان قد أرسى دعائم الجمهورية الشعبية عام 1949. كان ماو شغوفاً بالسباحة، وقد كان المنتجع الساحلي ملاذاً له للهروب من حرارة الصيف وأعباء السياسة، وسرعان ما تحوّل إلى بيت للضيافة استقبل فيه العديد من قادة الاتحاد السوفييتي آنذاك، الذين زاروا الصين من أجل مساعدتها على النهوض واللحاق بقطار التنمية.

على الرغم من أن الهدف من التردد على المنتجع سنوياً هو الحصول على وقت للاسترخاء بعيداً عن روتين العمل والضغوط اليومية، فإن مشاكل السياسة لاحقت ماو حتى خلال فترة إجازته. ومع مرور الوقت، تحوّل المكان إلى غرفة اجتماعات سرية بين قادة الحزب، تمخضت عنها الكثير من القرارات الهامة في تاريخ البلاد.

بعد وفاة ماو تسي تونغ عام 1976، قررت اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي، أن تصبح «بي داي خه» مقصداً سياحياً خاصاً بالنخب السياسية لقضاء فترة الإجازة الصيفية ومناقشة الملفات والقضايا الملحّة، قبل أن يتطور الأمر ليصبح تقليداً سنوياً يجتمع فيه القادة للتحضير لاجتماعات البرلمان التي تعقد في شهر مارس/آذار من كل عام، ولاحقاً أدى المنتجع الصيفي دوراً كبيراً في تشكيل ورسم ملامح السياسة الصينية الداخلية والخارجية. وفي مطلع أغسطس/آب 1958، كان ماو يدرس في منتجع «بي داي خه» خطة لاستعادة جزيرة تايوان التي كان القوميون الصينيون قد تحصنوا فيها بعد هزيمتهم على يد الشيوعيين عام 1949. لم تمض أيام حتى صدرت الأوامر للجيش الصيني، في الثالث والعشرين من ذلك الشهر، بقصف جزيرة كن من بأكثر من 40 ألف قذيفة مدفعية، في حادثة عُرفت باسم أزمة مضيق تايوان الثانية. وشهد العام نفسه إقرار المكتب السياسي للحزب، الخطة الخمسية الثانية للأمة الصينية (1958-1962)، والمعروفة باسم «القفزة الكبرى إلى الأمام»، والتي أدت لاحقاً إلى كارثة إنسانية تسببت في وفاة نحو 30 مليون شخص.

ولعل القرار الأبرز، إطلاق ماو تسي تونغ شرارة «الثورة الثقافية» (صراع على السلطة داخل الحزب) التي اندلعت في منتصف ستينيات القرن الماضي واستمرت عشر سنوات، وقد تسببت أيضاً في حالة من العنف والفوضى في البلاد لم تنته إلا بموت ماو.

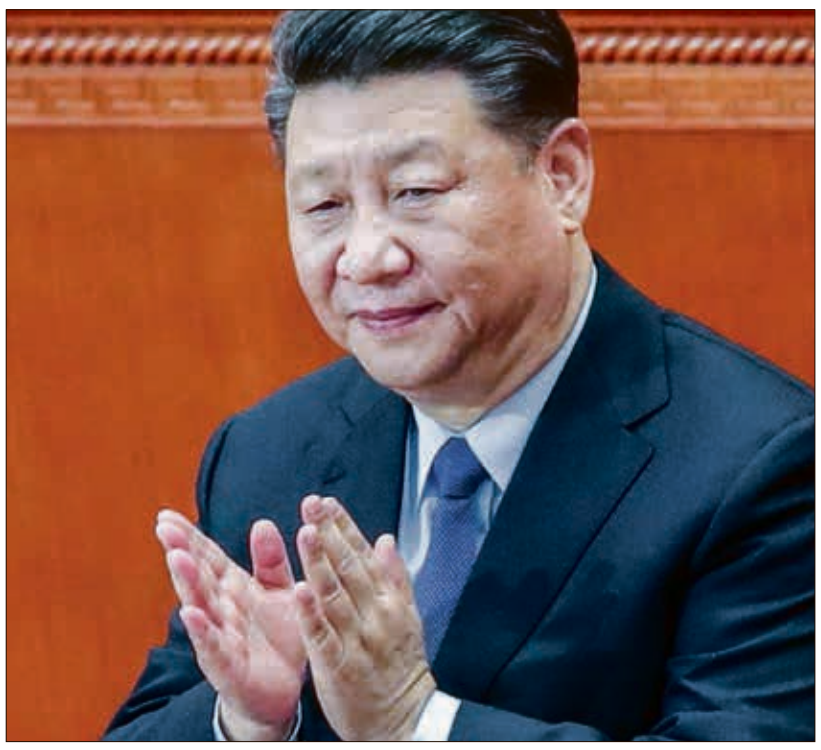

أحكم شي قبضته على السلطة والحكم في الصين في السنوات الأخيرة (Getty)

بدأ ماو تقليداً بعقد اجتماعات سنوية في منتجع بي داي خه

في عام 1983 أطلق الزعيم الصيني الراحل دينغ شياو بينغ، من منتجع «بي داي خه»، حملته الشهيرة لمكافحة الجريمة، وذلك بعد انهيار النظام الاجتماعي والأمن العام في البلاد في أعقاب «الثورة الثقافية». وربما أحدث القرارات المثيرة للجدل والتي اتُخذت أيضاً في دهاليز منتجع «بي داي خه»، قبل أن تتم المصادقة عليها في مؤتمر الحزب الوطني، إلغاء البند الذي يحدد ولاية الرئيس في الدستور بفترتين فقط، وهو الأمر الذي أعطى الرئيس الحالي سلطة مطلقة في إحكام قبضته على الحزب والدولة.

وحول أبرز الملفات المطروحة للنقاش خلال الاجتماعات الحالية والنتائج المتوقعة، قال أستاذ الدراسات السياسية في معهد قوانغ دونغ، لين تشين، إن اجتماع هذا العام قد يكون الأهم في تاريخ الحزب الحديث، لأنه سيحدد شكل القيادة خلال الفترة المقبلة، وذلك بعد إلغاء البند الخاص بتحديد ولاية الرئيس. وأضاف، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه على الرغم من تجنّب وسائل الإعلام الرسمية الإشارة إلى الاجتماعات نظراً لسريتها، فإن هناك حالة من الترقب، لمعرفة كيف سيتجاوز الحزب هذه العقبة التي تعتبر سابقة في تاريخه.

وأشار لين تشين، إلى أن ملف أزمة القيادة قد يطغى على ملفات أخرى ليست أقل أهمية، وهي بطبيعة الحال تشكل تهديداً كبيراً للأمن القومي الصيني، مثل استراتيجية الولايات المتحدة في المحيطين والتي تهدف إلى احتواء نفوذ الصين. وكذلك مسألة استعادة جزيرة تايوان في ظل التهديد الأميركي بالمنطقة، وصفقات الأسلحة الأخيرة بين تايبيه وواشنطن، بهدف تعزيز قدرات تايوان الدفاعية.

من جهته، قلل عميد كلية الدراسات التاريخية السابق في جامعة سوتشو، غوانغ يوان، في حديث مع «العربي الجديد»، من أهمية الاجتماعات الجارية بين قادة الحزب في منتجع «بي داي خه»، معتبراً أن الرئيس الحالي ليس لديه منافسون، بعد تمكنه من تصفية خصومه في إطار حملته على الفساد وإحكام قبضته على مقاليد الحكم. وقال إنه ليس من المتوقع أن يتم طرح أسماء بديلة، خصوصاً أن أعضاء اللجنة الدائمة السبعة (أعلى سلطة في الدولة) جميعهم موالون للرئيس شي، وليس من بينهم من لديه طموح في خلافته، على الأقل خلال المدى القصير.

وأوضح أن هناك فروقات كبيرة بين الوضع الراهن والحال الذي كان عليه القادة السابقون، لافتاً إلى أن قيادة شي الحازمة لا تجعله بحاجة إلى غرف مغلقة لإقناع بقية الأعضاء أو التأثير عليهم بشأن قرارات سياسية، وبموجب ذلك يتحول المنتجع إلى فصل من التلقين وتدوين الأفكار والقواعد الخاصة به، باعتبار أنه اللاعب والرابح الوحيد.

وأشار غوانغ يوان، إلى أن قادة الحزب السابقين كانوا بحاجة لأجواء ودية بعيداً عن الاجتماعات الرسمية، من أجل تداول الأفكار ومحاولة استمالة الخصوم والتأثير على المنافسين، وهو أمر يعطي المنتجع معناه الحقيقي، ويجعله مكاناً للاستجمام والاسترخاء بالنسبة لرئيس البلاد لقضاء إجازة صيفية قصيرة.

يذكر أنه تم إغلاق منتجع «بي داي خه»، لمدة عشرة أعوام أثناء «الثورة الثقافية» (1966-1976) بسبب حالة الفوضى والفلتان الأمني، قبل أن يعاد افتتاحه في مطلع ثمانينيات القرن الماضي في عهد الزعيم الراحل دينغ شياو بينغ. وفي عام 2003 أغلق المنتجع مرة أخرى، فلم تكن قيادة الرئيس هو جينتاو، تولي أهمية كبيرة له، ولكن في عهد الرئيس الحالي شي جينبينغ، تم استئناف طقوس الحزب الشيوعي، باستثناء العام الماضي، حيث أغلق المنتجع بسبب كورونا.